تقرير إخباري

قراءة في «الظاهرة الشعبية» والمزاج المصري العام

السيسي «الزعيم» قبل أن يصبح «الرئيس»

بيروت: ظروف وأجواء «أول انتخابات بعد ثورتين» تشهد مصر أول انتخابات رئاسية (في 26 و27 الشهر الجاري) بعد ثورة 30 يونيو عام 2013 التي أسقطت الرئيس محمد مرسي وحكم الإخوان المسلمين، وهي تمثل الاستحقاق الثاني من خارطة الطريق التي اختارها الشعب المصري بنفسه وحدد مسارها وبدأت بالاستفتاء على الدستور الجديد وإقراره.

ويتطلع الجميع لتلك الانتخابات التي سوف تحدد شخصية الرئيس القادم بين المرشحين الاثنين المشير عبدالفتاح السيسي والسيد حمدين صباحي.

ومن المتوقع أن يحسم وزير الدفاع السابق المشير عبدالفتاح السيسي الانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى، استنادا الى نتائج الاقتراع في الخارج التي أظهرت فارقا شاسعا بين السيسي وصباحي وأكثرية ساحقة لمصلحة الأول.

وهذه النتيجة تعطي مؤشرا وإن كان حجم التصويت في الخارج محدودا.

وهذه النتيجة متوقعة في ضوء عزوف الأحزاب والقوى السياسية عن خوض انتخابات الرئاسة في مواجهة السيسي، وفي ضوء التأييد الشعبي الجارف للسيسي الذي ظهر كبطل شعبي وزعيم افتقده الشعب منذ سنوات يستطيع قيادة سفينة الوطن الى بر الأمان.

فهو المنقذ والمخلص ورئيس الضرورة، ويستند الى أرضية تأييد ساحق يكاد يمثل نوعا من الإجماع الوطني وعلى ثقة الجيش المصري، ومرشح رئاسي غير قابل للهزيمة أو حتى المنافسة، مع أن حمدين صباحي تجاسر على كسر هذه الفرضية.

في الواقع، فإن نسبة كبيرة من الشعب تفوق الـ 70٪ ممن لهم حق التصويت يلتفون حول المرشح عبدالفتاح السيسي (مجتمع الجيش وعائلاتهم شباب الثورة مجتمع رجال المال والأعمال والأقباط والناصريونو اليساريون وحزب النور السلفي.. إلخ).

فالرجل قرر خوض انتخابات الرئاسة تلبية لرغبة الإرادة الشعبية، وذلك لاحتياج مصر لقائد مثله بصفاته وسماته الشخصية التي رأى فيها الشعب المصري الزعامة التي فقدها منذ سنوات طويلة، وستعيد للشعب كرامته التي أهدرت على مدار سنوات طويلة وستقضي على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها.

يعتمد السيسي على شعبيته التي اكتسبها خلال الشهور الأخيرة، ورصيد الثقة الذي يحظى به المرشح ذو الخلفية العسكرية، إذ إن قطاعا لا يستهان به من المواطنين يثق بدرجة أكبر في نمط رجل الدولة المرتكز على خبرة مؤسساتية سابقة، ويعتقد أنه الأجدر بإدارة الدولة.

وما يميز ظاهرة السيسي أنه تكرس زعيما قبل أن يتجه إلى الرئاسة، وحصد شعبية في أيام معدودة تضاهي شعبية زعماء اشتغلوا سنوات لبلوغها، والسيسي يدرك ذلك ولا يتعامل معه كعرش شعبي جاهز للجلوس عليه.

ولقد أحسن صنعا حين قدم نفسه للناس كما هو، تاركا لهم المقارنة بين ما قال وما سيفعل، وهذا هو الاختبار المفصلي لقائد ولد في أحضان الثورة وتدرج في المواقع إلى أن شهد ثورتين أطاحتا بزعيمين، فكان هو الوارث الشرعي لما حدث.

ومع أن نتيجة الانتخابات معروفة ومحسومة، يجدر التوقف عند الظروف والأجواء المحيطة بها وما تحويه من دلالات ومعان ومؤشرات:

● السباق الحالي خلا من مرشح لـ «الإخوان» أو لجماعات الإسلام السياسي، أي أن الأحزاب والتيارات الأيديولوجية المختلفة غابت عن السباق الرئاسي، ما يكشف استمرار حالة الانقسام والاستقطاب في المجتمع وعدم اعتراف جماعات الإسلام السياسي بخريطة الطريق وبالعملية السياسية بعد 30 يونيو وما سينتج عنها، وتراجع السياسة وضعف الأحزاب والنخب السياسية وانقسامها. كما أن التنو ع غائب عن السباق الرئاسي، والمنافسة قائمة بين السيسي وحمدين، لكنها منافسة ناقصة ولا تعبر عن كل فعاليات السياسة والمجتمع.

● ضيق الخيارات السياسية والايديولوجية أمام الناخبين، فالسيسي وصباحي ينتميان إلى معسكر 30 يونيو (الأول صاحب الفضل الأكبر في الإطاحة بـ «الإخوان») وكل منهما يستلهم بدرجات متفاوتة تجربة عبدالناصر ويطمح إلى صيغة ناصرية جديدة، يكتنفها كثير من الغموض وعدم الإفصاح تجاه قضايا بالغة الأهمية، بخاصة بالنسبة للسيسي الذي لم يتحدث حتى الآن في السياسة ولم يطرح رؤية اقتصادية أو اجتماعية للمستقبل.

● احتمال تدني نسب المشاركة في الانتخابات، بسبب التراجع العام في نسب مشاركة المصريين في الانتخابات والاستفتاءات بعد ثورة 25 يناير، ومقاطعة «الإخوان» وأنصارهم الانتخابات بسبب رفضهم الدستور وخريطة الطريق، إضافة الى الترويج الإعلامي والدعائي الواسع لمقولة إن السيسي سيفوز بغالبية كبيرة، والتقليل من فرص صباحي، ما قد يدفع قطاعات من المصريين للتكاسل وعدم المشاركة ما دام السيسي سيفوز في كل الحالات.

وهناك من يعتقد أيضا بوجود صفقة تحت الطاولة بين السيسي وصباحي المرشح ليكون نائبا للرئيس.

● احتمال انسحاب صباحي من السباق الرئاسي بسبب تراجع قدرته على المنافسة أو لتورط بعض أجهزة الدولة وموظفيها في دعم السيسي باعتباره المرشح الأقرب إليها. والإشكالية هنا أن انسحاب صباحي يقوض الانتخابات الرئاسية ويحولها إلى مجرد استفتاء على السيسي، وهو أمر يقلص من فرص وآليات التحول الديموقراطي، كما يقلل من مشروعية السيسي كرئيس.

● استمرار الغموض حول شخصية السيسي وترشحه لرئاسة الجمهورية، فليس هناك تصور واضح ومحدد للمشير عبدالفتاح السيسي:

ـ الناصريون يؤكدون أن السيسي هو الامتداد التاريخي لجمال عبدالناصر، وأنه يريد أن يكمل التجربة الناصرية التي انكسرت في نكسة 67، وأن الكثير من الرموز الناصرية تعكف الآن على كتابة البرنامج السياسي.

ـ أما معسكرات الفلول، فترى في الرجل قدرته على فرض الاستقرار في الشارع، ما يتيح لها العودة للمسرح السياسي بنفس نفوذها القديم، ولكن تحت كيانات سياسية جديدة بعيدة عن الحزب الوطني ورموزه المحروقة، وهي ترى أنها ساندت المشير السيسي في مظاهرات 30 يونيو، وفي الاستفتاء على الدستور الجديد، وأن لها الحق في الحصول على المقابل، ليس فقط لموقفها هذا ولكن لأنها القوى الوحيدة المنظمة التي تستطيع تقديم مرشحين للانتخابات البرلمانية القادمة يستطيعون مواجهة مرشحي الإخوان، خاصة في دوائر الصعيد.

كما ترى هذه القوى أن السيسي يؤمن بقوانين السوق وأنه سيوفر لها المناخ الاقتصادي الذي كان سائدا في عهد حسني مبارك، لتعيد من خلاله تحقيق مصالحها التي انهارت مع ثورة يناير.

ـ أما القوى الإسلامية، فتروج للمشير السيسى بأنه الجنرال الانقلابي الذي يخوض معارك ضد الشرعية، وهم يفتقدون أي تعاطف شعبي معهم في الداخل، خاصة مع لجوئهم للعنف.

● هناك ظاهرة لافتة للنظر في مصر قبل أيام من انتخابات رئاسة الجمهورية وهي معادلة الثورة الدولة في الانتخابات الرئاسية، وتتمثل في ثنائية «السيسي ـ صباحي» كمرشحين في انتخابات الرئاسة المقبلة.

أحد أهم أسباب الظاهرة هو الاختلاف الواضح في طبيعة المناخ السياسي العام في مصر بعد ثورة 25 يناير عنه بعد ثورة 30 يونيو، إذ تراجع تيار الإسلام السياسي كـ «فاعل مهم» في الحراك السياسي والمجتمعي، وتقلصت شعبيته بعد هذه الأخيرة التي عصفت بحكم جماعة الإخوان.

ومن ثم، توارت رموز هذا التيار، وأصبحت في المواقع الأبعد عن إمكان خوض غمار التنافس الانتخابي على منصب رئيس الجمهورية.

ومن ضمن أهم الأسباب أيضا: أن المصريين أنجزوا ثورتين (25 يناير و30 يونيو)، وأسقطوا نظامين (نظام مبارك ونظام الإخوان)، ووضعوا رئيسين (مبارك ومرسي) خلف القضبان في زمن قياسي، ما يعني تغيرا جذريا في طبيعة الشخصية المصرية يؤشر إلى الاستعداد للخروج على أي رئيس قادم لا يستطيع، طوعا أو كرها، تحقيق الحد الأدنى من مطالب المصريين وتطلعاتهم المتمحورة حول الأمن (مكافحة العنف والتطرف والإرهاب) والاقتصاد (الرخاء ورفع مستوى المعيشة وإيجاد فرص عمل) ودور مصر القيادي في العالم العربي.

صباحي: سأعمل على تحقيق مطالب الشعب المصري حال فوزي بالرئاسة

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد المرشي الرئاسي حمدين صباحي أنه في حال فوزه بمنصب الرئاسة سيعمل على تحقيق المطالب التي نزل من أجلها الشعب المصري في ثورتي 25 يناير و30 يونيو، مشيرا إلى أنه سيسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية لمنح الأغلبية المحرومة حقها في الثروة.

وأضاف صباحي ـ في تصريحات لتلفزيون شبكة (يورو نيوز) الأوروبية امس ـ أن هدفه ايضا إرساء دولة ديموقراطية قادرة على حماية الحريات وتمنع التمييز، وتفتح الباب أيضا أمام دولة القانون وتكافؤ الفرص واستقلال القرار الوطني.

وفيما يتعلق باستعداده للتعامل مع جماعة الإخوان المسلمين حال فوزه بالرئاسة، علق قائلا «إن الإخوان المسلمين لن يعودوا مرة أخرى كحزب، حيث إن الدستور الجديد يمنع قيام الأحزاب الدينية، لكن فيما يتعلق بالأفراد، فأعتقد أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز بين المصريين بسبب مواقفهم السياسية».. مؤكدا أنه سيتصدى للعنف ومن يدعو إليه، وللأفكار التي تدعو للعنف والإرهاب، ولن يقبل بأي اعتداء على حريات وحقوق المصريين.

وعن مدى حيادية وسائل الإعلام في تناول الانتخابات الرئاسية الحالية، أشار صباحي إلى أنه باستثناء التلفزيون الحكومي، فإنه لا توجد فرص متساوية في الإعلام الخاص، الذي يرى أن أصحابه لديهم مصالح خاصة.

182 ألفا من الجيش المصري لتأمين الانتخابات الرئاسية

القاهرة ـ الأناضول: أعلن الجيش المصري عزمه الدفاع بقرابة 182 ألفا من عناصره إلى جانب قوات الشرطة للمشاركة في تأمين الانتخابات الرئاسية المقررة يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين والتي يتنافس فيها كل من وزير الدفاع المصري السابق، عبدالفتاح السيسي، والسياسي الناصري، حمدين صباحي.

وقال المتحدث باسم الجيش المصري العقيد أحمد محمد علي، في بيان له على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، إن «القوات المسلحة تشترك في تأمين العملية الانتخابية بعناصر تقدر بـ 181 ألفا و912 ضابطا وضباط صف وجنديا بنطاق الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية وقيادات وهيئات وادارات القوات المسلحة، بالتنسيق مع أجهزة وزارة الداخلية واللجنة العليا للانتخابات وجميع الاجهزة المعنية بالدولة».

وأوضح أن القيادة العامة للقوات المسلحة اتخذت كل الترتيبات والاجراءات المرتبطة بمعاونة وزارة الداخلية في تنظيم أعمال التأمين لانتخابات الرئاسة على مستوى الجمهورية، وتوفير المناخ الآمن لـ 53 مليونا و909 آلاف 306 مواطنين مصريين للإدلاء بأصواتهم داخل 25 ألفا و343 لجنة عامة وفرعية ومقر انتخابي، على مدار يومي 26 و27 مايو الجاري، لاختيار رئيس جديد لمصر كثاني استحقاقات خارطة المستقبل.

وأشار المتحدث باسم الجيش، إلى أن مشاركتهم تأتي لحماية المواطنين والتصدي لجميع التهديدات التي يمكن مجابهتها خلال تأمين اللجان والمراكز الانتخابية، وأنهم اتخذوا كل الترتيبات لمراقبة وتأمين العملية الانتخابية بكل المحافظات باستخدام طائرات المراقبة الأمنية والتصوير الجوي وسيارات البث المباشر، وذلك لنقل صورة حية للأحداث والإبلاغ الفوري عن أي أعمال تعرقل سير العملية الانتخابية الى مركز العمليات الرئيسي للقوات المسلحة والمراكز الفرعية بالمحافظات وبالجيوش الميدانية والمناطق العسكرية لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وأوضح أن الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية أتمت استعداداتها للانتشار والمعاونة في تأمين المواطنين في محيط 352 لجنة عامة و11091 مركزا انتخابيا و13900 مقر انتخابي، وإعطاء التلقين الكامل لجميع العناصر المشاركة حول كيفية التعامل مع المواقف المختلفة التي قد تعوق المواطنين خلال العملية الانتخابية.

وأوضح أن القوات المسلحة تشارك بأكثر من 32 ألفا و262 ضابطا وضباط صف وجنديا من الجيش الثاني الميداني في تأمين العملية الانتخابية بمحافظات الدقهلية والشرقية ودمياط والاسماعيلية وبورسعيد وشمال سيناء داخل 83 لجنة عامة و2431 مركزا انتخابيا، والتي يبلغ فيها عدد الناخبين 9 ملايين و999 ألفا و16 مواطنا.

وأضاف: «تقدر قوات الجيش الثالث الميداني المشاركة في عملية التأمين بـ 14 ألفا و855 ضابطا وضباط صف وجنديا لتأمين 20 لجنة عامة و192 مركزا انتخابيا و224 مقرا انتخابيا في محافظات السويس وجنوب سيناء والبحر الاحمر خلال إدلاء 751 ألفا و130 ناخبا وناخبة بأصواتهم».

وتابع: «تشارك المنطقة المركزية العسكرية وعناصر الدعم من قيادات وهيئات وادارات القوات المسلحة بقوات تقدر بـ 55 ألفا و247 مقاتلا للمشاركة في تأمين محيط اللجان داخل محافظات القاهرة والجيزة والمنوفية والقليوبية والفيوم وبني سويف والمنيا بإجمالي لتأمين 120 لجنة عامة و3862 مركزا انتخابيا و5325 مقرا انتخابيا بإجمالي 22 مليونا و657 ألفا و734 صوتا انتخابيا».

وأشار المتحدث باسم الجيش إلى ان المنطقة الغربية العسكرية ستشارك بالمعاونة في تأمين العملية الانتخابية بقوات قوامها 9 آلاف و528 ضابطا وضباط صف وجنديا داخل 8 لجان عامة و150 مركزا و150 مقرا انتخابيا بمحافظة مطروح لتأمين 230 ألفا و424 ناخبا.وتابع: «أتمت المنطقة الشمالية العسكرية استعداداتها لتأمين العملية الانتخابية بقوات تقدر بـ 37 ألفا و299 ضابطا وضباط صف وجنديا لتأمين 61 لجنة عامة و2420 مركزا انتخابيا و3038 مقرات انتخابية، بمحافظات الاسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ والغربية والتي يصل اجمالي الناخبين بها الى 11 مليونا و983 ألفا و733 مواطنا».

وتشارك المنطقة الجنوبية العسكرية بحسب المتحدث باسم الجيش، بقوات تقدر بـ 17 ألفا و803 ضباط وضباط صف وجنود في تأمين 60 لجنة عامة و2036 مقرا انتخابيا و2329 مركزا انتخابيا بمحافظات اسيوط وسوهاج وقنا والأقصر واسوان والوادي الجديد والتي يصل اجمالي الناخبين بها الى 8 ملايين و287 ألفا و269 مواطنا خلال ادلائهم بأصواتهم».

والانتخابات الرئاسية التي ستجرى في مصر يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين، هي إحدى خطوات خارطة الطريق الانتقالية، التي أعلنها الرئيس المؤقت، عدلي منصور، يوم 8 يوليو الماضي بعد 5 أيام من عزل الرئيس السابق، محمد مرسي، وتشمل أيضا تعديلات دستورية (أقرت في استفتاء شعبي في يناير الماضي)، وانتخابات برلمانية (تجرى في وقت لاحق لم يتحدد من العام الحالي).

حكم قضائي بحظر «أجناد مصر» وإعلانها جماعة إرهابية

القاهرة ـ الأناضول: قضت محكمة مصرية امس باعتبار جماعة «أجناد مصر» منظمة «إرهابية» وإدراج عناصرها ضمن العناصر الإرهابية بعد إعلانها مسؤوليتها عن تفجيرات جامعة القاهرة بحسب مصدر قضائي. وقال المصدر إن محكمة الأمور المستعجلة المنعقدة في عابدين (وسط)، قررت خلال جلسة امس، إدراج جماعة «أجناد مصر» وعناصرها ضمن العناصر الإرهابية بعد إعلانها مسؤوليتها عن تفجيرات جامعة القاهرة. ومحكمة الأمور المستعجلة معنية بالنظر في القضايا العاجلة التي لا تحتمل تأجيلا، وأحكامها غير نهائية ويجوز الطعن عليها.

وألزمت المحكمة مجلس الدفاع الوطني بتنفيذ الحكم. ويرأس المجلس رئيس الدولة ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ووزير الداخلية ورئيس المخابرات العامة ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع وعددا من الوزراء وقادة عسكريين آخرين. وقالت المحكمة إنها قضت «بحظر تنظيم أجناد مصر واعتبارها جماعة إرهابية وإدراج عناصرها ضمن العناصر الإرهابية».ولم يسبق للجماعة أن مارست نشاطا سياسيا أو أعلنت عن مقر لها لكن من شأن الحكم إنزال عقوبات الجرائم الإرهابية على من يمكن أن يعلنوا الانتماء لها.

وعقب تفجيرات الجامعة، أقام أحمد إبراهيم سليمان، مدير مركز نضال للحقوق والحريات (مستقل)، دعوى قضائية تطالب بحظر تنظيم جماعة «أجناد مصر»، واعتبارها جماعة إرهابية وإدراج عناصرها ضمن العناصر الإرهابية، بعد إعلانها مسؤوليتها عن الحادث.

وفي مطلع شهر أبريل الماضي، أعلنت جماعة أجناد الأرض مسؤوليتها عن تفجير ثلاث عبوات ناسفة أمام جامعة القاهرة أسفرت عن مقتل ضابط مصري برتبة «عميد» وإصابة 5 ضباط آخرين.

كما تبنت الجماعة منتصف شهر أبريل تفجيرا، غربي القاهرة، أسفر عن مقتل ضابط كبير وإصابة آخر وشخص مدني.

وفي أواخر يناير الماضي، أعلنت هذه الجماعة مسؤوليتها عن استهداف قوات من الأمن المركزي (قوات مكافحة الشغب تابعة لوزارة الداخلية) على طريق الإسكندرية الصحراوي.

تأجيل محاكمة مرسي و14 آخرين في قضية «الاتحادية» إلى 10 يونيو المقبل

القاهرة ـ الأناضول: قررت محكمة مصرية امس تأجيل محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي و14 آخرين إلى 10 يونيو المقبل، في قضية قتل المتظاهرين المعروفة إعلاميا بـ«أحداث الاتحادية»، بحسب مصادر قضائية.

وقالت المصادر القضائية إن محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمقر أكاديمية الشرطة بالتجمع الخامس (شرقي القاهرة) قررت امس في جلستها السرية الثانية عشرة تأجيل نظر القضية لاستكمال سماع شهود الإثبات مع استمرار حظر النشر.

وقررت المحكمة، في وقت سابق، منع الصحافيين والإعلاميين من حضور الجلسات وجعل تفاصيلها سرية، «حفاظا على الأمن القومي للبلاد»، بحسب قرار المحكمة.

ويحاكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي و14 آخرون (بينهم 7 هاربين)، بتهم التحريض على قتل 3 محتجين معارضين لمرسي وإصابة آخرين أمام قصر الاتحادية الرئاسي (شرقي القاهرة) يوم 5 ديسمبر 2012، في أحداث سقط فيها أيضا قتلى وجرحى من أنصار مرسي.

وتضم لائحة المتهمين في القضية، إلى جانب الرئيس المعزول، كلا من: أسعد الشيخة نائب رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق، وأحمد عبد العاطي مدير مكتب رئيس الجمهورية السابق، وأيمن عبد الرؤوف هدهد المستشار الأمني لرئيس الجمهورية السابق، وعلاء حمزة، القائم بأعمال مفتش بإدارة الأحوال المدنية بالشرقية، ورضا الصاوي، ولملوم مكاوي، وعبد الحكيم إسماعيل وهاني توفيق وأحمد المغير وعبد الرحمن عز الدين وجمال صابر ومحمد البلتاجي وعصام العريان ووجدي غنيم.

وكانت أحداث قصر الاتحادية التي وقعت في شهر ديسمبر 2012 تضمنت اشتباكات بين أعضاء من تنظيم الإخوان ومتظاهرين رافضين للإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره مرسي، ولاقى رفضا من معارضيه.